السياسة الأمريكية تجاه العراق

١٩٩١- ١٩٩٨م.

American Politics towards Iraq 1991-1998.

م. د. حامد عبد علي شبيب المحمدي

Prepare: Dr. Hamid Abed Ali Shabeeb Al-Mohammady

Email: dr.hamidabd@gmail.com

وزارة التربية: المديرية العامة لتربية الأنبار

Ministry of Education: General Directorate of Anbar Education

السياسة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩١– ١٩٩٨م

م. د. حامد عبد علي شبيب المحمدي

الملخص:

يتضمن البحث دراسة تاريخية للأوضاع التي مرَّ بها العراق بعد هزيمته في حرب عاصفة الصحراء، وانسحابه من الكويت، وكيف بدأت الإدارة الأمريكية استغلال تلك الظروف للبدء بتفتيت العراق ومنع فاعليته، والتي أخذت شكل التهديد باستخدام العقوبات الاقتصادية، وفرض لجان أممية تبنت بدورها مسألة نزع سلاحه وتدمير ترسانته الحربية، وكيف وصلت تلك اللجان الى مرحلة تحريض مجلس الأمن لإصدار قرار الإدانة بحق العراق، وكيف كان لهذا القرار الدور الممهد لكسب خيار الحرب، والذي تمثل بعملية ثعلب الصحراء التي شنتها الولايات المتحدة ضدَّ العراق بحجة عدم انصياعه لقرارات الأمم المتحدة.

Abstracts:

The research includes a historical study of the conditions that Iraq went through after its defeat in the Desert Storm War, and its withdrawal from Kuwait, and how the American administration began exploiting those circumstances to start fragmenting Iraq and preventing its effectiveness, which took the form of threatening to use economic sanctions, and imposing UN committees that in turn adopted the issue of disarming and destroying it. His War arsenal, and how those committees reached the stage of inciting the Security Council to issue a resolution against Iraq, and how this decision had a role that paved the way for winning the war option, which was represented by Operation Desert Fox, which the United States launched against Iraq under the pretext of its non-compliance with United Nations resolutions.

المقدمة:

يتناول البحث مرحلة مهمة من مراحل تاريخ العراق، وقد جاء تحديد المدة ما بين العام ١٩٩١م والذي شهد نهاية عملية عاصفة الصحراء وحتى العام ١٩٩٨م، والذي شهد عملية ثعلب الصحراء. إذ تم تحديد تلك المدة بسبب أهميتها في تحديد مستقبل العراق. وقد شملت تلك المدة عمليات وأحداث أخذت بجميعها مهمة تفتيت العراق ومنع فاعليته في المنطقة، لاسيما الدور الذي مارسته الإدارة الأمريكية في الضغط على العراق لتدمير قدراته العسكرية، وعلاقة ذلك في أمن إسرائيل، فضلاً عن الدور الكبير الذي قامت به لجان التفتيش في العراق، وكيف أسهمت بتقاريرها بقيام مجلس الأمن بإصدار قرار إدانة العراق وإعطاء المبرر الكافي للإدارة الأمريكية في توجيه عملية ثعلب الصحراء للضغط على العراق وإجباره على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.

تناول البحث محاور عدة، بدأت مع بداية الدور الأمريكي بعد انتهاء عاصفة الصحراء، ومحاولات تفتيت العراق وتدميره، وما له من علاقة بأمن إسرائيل، وكيف قادت تلك السياسة الى عملية ثعلب الصحراء.

المراحل التي مرَّ بها العراق خلال المدة ١٩٩١- ١٩٩٨م:

أولاً: هزيمة العراق وبداية الدور الأمريكي في المنطقة.

شنّت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها حربها المعروفة باسم (عاصفة الصحراء The Desert Storm Operation) على العراق في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١م، وأعلن الرئيس بوش أنَّ هدف الحملة هو تحرير الكويت والقضاء على برنامج العراق النووي.

ومع اشتداد عاصفة الصحراء، عقدت واشنطن اجتماعها خلال المدة ٢٦- ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١م، ضم وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بسميرتنيخ، ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر؛ لمناقشة دبلوماسية ما بعد الحرب، وشدّد الجانبان السوفيتي والأمريكي على وجوب وقف الأعمال العدائية وضرورة أن يلتزم العراق بالانسحاب من الكويت.

وأصدر وزير الخارجية السوفييتي ونظيره الأمريكي بياناً تقرّر فيه إعطاء العراق فرصة للامتثال لقرارات مجلس الأمن، والانسحاب من الكويت لإنهاء الحرب، كما قرّروا تكثيف عملية السلام العربية الإسرائيلية، واتفق الوزيران على أنَّ معالجة أسباب عدم الاستقرار ومصادر الصراع، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي ستكون ذات أهمية خاصة، وإنه بدون عملية السلام العادل، والأمن والمصالحة الحقيقية لإسرائيل، والدول العربية والفلسطينيين لن يكون من الممكن تحقيق الاستقرار في المنطقة، واتفق الوزيران على أنَّه في أعقاب الأزمة سيتم تسهيل وتعزيز الجهود المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ لتعزيز السلام العربي الإسرائيلي والاستقرار الإقليمي، بالتشاور مع الأطراف الأخرى في المنطقة(١).

بعد ستة أسابيع من بدء عملية عاصفة الصحراء، وبعد أن تم تدمير قوة العراق العسكرية، أعلن نورمان شوارزكوف Norman Schwarzkopf في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١م، أنَّ الأهداف الرئيسة من الحرب قد تحققت(٢).

وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن وقف العمليات الحربية وأنَّ الأهداف العسكرية لقوات الائتلاف قد تحققت، بهزيمة الجيش العراقي وتحرير الكويت، أصيب حلفاء الرئيس بوش من المحافظين الجدد الموالين للصهيونية بخيبة أمل كبيرة؛ لأن الرئيس بوش كان قد أنهى الأعمال العدائية دون تصفية نظام الحكم في العراق، ودون ضمان تقسيمه، لاسيما بعد أن أوضح بأنَّ تغيير نظام الحكم في العراق هو شأن داخلي، واكتفت الإدارة الأمريكية فقط بإعلان جيمس بيكر بأنَّه في حال بقاء صدام حسين في الحكم فإن الولايات المتحدة ستقوم بفرض حظر شامل على مبيعات الأسلحة إلى العراق، وتحول دون بناء قدراته العسكرية. وفي ١٦ أذار/مارس، التقى الرئيس الأمريكي بوش برئيس الوزراء البريطاني جون ميجور John Major في برمودا، وكان الرأي العام للرئيس بوش، أنَّه لا يمكن أن يكون هناك تطبيع للعلاقات مع العراق طالما بقي صدام حسين في السلطة(٣).

وهنا يتضح أنَّ مسألة بقاء الحكومة العراقية في السلطة، كان يراد منه استمرار المقاطعة الدولية للعراق، وعزله عن أي عون يمكن أن تقدّمه الدول الصديقة.

منحت هزيمة العراق الإدارة الأمريكية الفرصة لقيادة العرب، وفرض مشروعها وقرارها السياسي في المنطقة؛ لتتفرد بها كقوة وكيلة وحامية لدول الخليج والمنطقة من الأخطار المحتملة، ولم تخف الإدارة الأمريكية ذلك، فقد أعلن الرئيس بوش، أنَّ الحرب التي شنّتها الإدارة الأمريكية على العراق كانت من أجل الدفاع عن عهد جديد، مؤكداً وجوب قيام الولايات المتحدة بالانفراد في قيادة العالم.

وهنا بدأ الطرح الأمريكي لإنشاء مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أن أصبح العرب في حالة وهن وتشتت مما جرى، لاسيما بعد أن عملت الإدارة الأمريكية على شق صفوف العرب بين مؤيد للحرب ومعارض لها، وعاد الرئيس بوش للحديث عن نظامٍ جديدٍ في الشرق الأوسط، مؤكداً على ضرورة دمجه بالنظام العالمي الذي أخذ يتشكَّل منذ انتهاء الحرب الباردة، وأشار قائلاً: "تستطيع الولايات المتحدة القول أنَّها قامت بعمل لصالح إسرائيل لا يقدّر بثمن، بقضائها على خصم غني (يعني به العراق)، ذي طموحات بعيدة المدى في المجالين التقليدي وغير التقليدي"[٤].

وخلال الاجتماع الذي عقد بين بيكر وشامير في الثاني عشر من أذار/مارس١٩٩١م، تعهدت الولايات المتحدة بدعم النهج الإسرائيلي المتمثل في عملية مفاوضات ثنائية المسار، وقدّم بيكر تقريراً مفصلاً حول التعاون الاقتصادي[٥]، لاسيما وأنَّ إسرائيل كانت تئن من تردي أوضاعها الاقتصادية التي خلفتها الحرب على العراق.

وفي محاولة من الإدارة الأمريكية لإنقاذ الوضع الذي يشير إلى الإنهيار، وتعويض إسرائيل عن الأضرار التي لحقت بها من جرّاء القصف العراقي تمّ الاتفاق مع زالمان شوفال Zalman Shofal سفير إسرائيل في واشنطن، على الإفراج عن ضمانات القروض البالغة ٤٠٠ مليون دولار، وتقديم ٦٥٠ مليون دولار؛ معونة مباشرة كتعويض لخسائرها أثناء تلك الحرب[٦]. ومن شأن تلك الضمانات أن تعمل على إعادة الثقة للحكومة الإسرائيلية، وليعلن بعدها إسحاق رابين أنَّ الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد تعافي وانتعاش كبير بسبب حصوله على تلك الضمانات المالية، وليشهد بداية العام ١٩٩١م دعماً أمريكياً كبيراً لإسرائيل، بعد أن بلغت تلك المساعدات ثلاثة مليارات دولار كمنح لا ترد[٧].

وبعد أن نجحت إسرائيل في التغلب على خطر الإنهيار الاقتصادي لجأت بعد ذلك إلى محاولة كسب الدعم والتأييد الدولي لها في مجال التسليح، مستغلة بذلك العدوان الذي تعرّضت له واحتمالية تكراره. فبعد أن أصابت الصواريخ العراقية نظرية الأمن الإسرائيلي بالتصدّع، تذرعت إسرائيل بحقها في أن تطالب بضمان تفوّق الأسلحة النووية، ودعا رون بن يشاي إلى أن تبدأ إسرائيل في تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجية الإسرائيلية؛ لإحباط قدرة أعداء إسرائيل على توجيه ضربة مؤثرة إليها بأسلحة دمار شامل، وبصفة أساسية ينبغي عليها الحيلولة دون استخدام صواريخ باليستية، وطائرات لتوجيه ضربة نووية إلى إسرائيل(٨).

وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة بتحطيم القدرة العسكرية للعراق، وإنهاء خطره، إلّا أنَّ إسرائيل ظلت متمسكة بمخاوفها من عودة تلك المخاطر في المستقبل.

وفيما يتعلق بخيارات إسرائيل بعد حرب الخليج، فقد أكّد لويس رينيه بيريس (باحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي): أنَّ الحرب ستظل هي الفيصل النهائي المقبول لحسم الصراعات في الشرق الأوسط؛ لأنها كانت كذلك وسوف تظل، وإسرائيل ماتزال تواجه هذا الخطر حتى بعد حرب الخليج، ونزع أسلحة العراق وبدء عملية التسوية، وإنَّ إستراتيجية إسرائيل المثلى في ظل القانون الدولي في المرحلة الراهنة لابد أن تعتمد على قدراتها التدميرية؛ لتجنب اندلاع حرب في المنطقة وتكرار هدم المعبد تلو الآخر(٩). وقد طرح زئيف بيغن المخاطر المستقبلية التي تحتّم على إسرائيل الدخول في عصر السلام من خلال رؤيته بعد دحر العراق، وما ينتج عنه من أخطار مستقبلية على أمن إسرائيل قائلاً: "إن تدمير قدرة العراق العسكرية، والذي أوجدَ فرصاً قد تسبب تهديدات أيضاً، تكمن في إمكانية نهوض القومية العربية المتطرفة من جديد مع الأصولية الإسلامية العنيفة النامية، بل أنَّ العالم العربي سيكون مجروحاً، ومحبطاً ومذلاً من هزيمة العراق على يد التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يدفع تلك الأنظمة العربية التي اشتركت فيه، إلى غسل أيديها من تهمة التواطؤ على تدمير العراق، بشنّ حرب غفران منسقة ضدَّ إسرائيل"(١٠). ويبدو أنَّ زئيف بيغن، قرأ جيداً صفات العرب، وكان يخشى صحوتهم المعهودة للثأر والانتقام.

بعد زوال الخطر العراقي، وضمان أمن إسرائيل بدأت الخطوة الثانية من مراحل تدمير العراق، والتي ستأخذ طرق إزالة ونزع سلاحه، فقد وصل الرئيس بوش في السادس من أذار/مارس ١٩٩١م إلى مجلس النواب لتلَقّي الثناء والتقدير من الكونغرس الممتن لما فعله الرئيس من خوض حرب الخليج القصيرة، وقال من جملة خطابه: "لقد هُزم العدوان وانتهت الحرب". وتحدّث عن الحاجة إلى السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ التي تحملها، وقال: "يجب تجنب سباق تسلح جديد، وإنه يجب الاحتراس بشكلٍ خاص من العراق الذي يجب أن يحرم من امتلاك أدوات الحرب حتى يثبت قادته أنَّهم لم يستخدموا عائدات النفط في إعادة بناء وتسليح آلة حربهم المدمرة.. وعبّر عن أمله أن تجدد إسرائيل وجيرانها العرب اللذين خاضوا للتوّ معركة ضدَّ عدو واحد الجهود؛ لتسوية النزاع بينهم والتوصل إلى السلام(١١).

وقدّم الرئيس بوش مبادرته حول الحد من التسلح في الشرق الأوسط، وطالب من خلالها دول المنطقة بالالتزام بحظر كل ما يتعلق بإنتاج أو امتلاك المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة المحظورة، وكان هذا أول اقتراح أمريكي لمعالجة الوضع النووي في الشرق الأوسط بعد هزيمة العراق. وحول تلك المبادرة، وما آلت اليه الأوضاع بعد الحرب دعت الضرورة إلى إعادة التفكير بالموقف النووي لإسرائيل في سياق احتمالات الحرب والسلام في المنطقة، وأدركت ضرورة التعاون مع الدول الأخرى لاسيما الولايات المتحدة في مجابهة الانتشار النووي، وصارت موضع اهتمام كبير في تفكير رئيس الوزراء إسحاق رابين، الذي يرى علاقة عكسية ما بين السلام والتسلح النووي، وأدرك وجوب أن تسهم إسرائيل في إستراتيجية نشطة؛ لمنع التسلح النووي من خلال تنسيق سياسي واستخباراتي قوي مع الدول الصديقة(١٢).

وفي محاولة لتوجيه الأنظار حول العراق أوضح أفنر كوهين قائلاً: "إنَّه مادام العراق ليس من ضمن مجموعة الدول الرئيسية في مناقشة موضوع ضبط التسلح والأمن الإقليمي، فلن يجدي إسرائيل نفعاً التفاوض حول إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية"(١٣).

ويبدو أنَّ المخاوف مازالت تدور حول العراق رغم تدميره، وبذلك تم توجيه الجهود الأمريكية والإسرائيلية لحمل مجلس الأمن على اتخاذ سياسة حازمة ضدَّه بشأن مشاريعه

التسليحية، وبدأت الحملات المحلية والعالمية ضدَّ العراق بشأن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وتصويره بالخطر الأكبر على السلم والأمن الدوليين، وبأنه مصدر رعب لجيرانه والمنطقة. وبذلك تم تحديد مستقبل العراق ومكانته على الخارطة، وبعبارة أدق، أعلن عن بداية العد التنازلي للحكومة العراقية، التي بات اسقاطها مطلباً أمريكياً، وإسرائيلياً، وخليجياً وعربياً.

اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٧ في الثالث من نيسان/أبريل ١٩٩١م، والذي دعا فيه العراق إلى أن يؤكد من جديد دون قيد، أو شرط التزاماته بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المقرّرة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة، ووسائل الحرب البيولوجية، وأن يصادق على اتفاقية حظر استحداث، أو إنتاج أو تخزين الأسلحة البيولوجية والسامة، وطالب العراق بالسماح بالتفتيش الدولي على جميع منشآت أسلحته، وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل، وكافة الأسلحة غير التقليدية، والصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى.

وتمخض هذا القرار عن ولادة وكالة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق (أونسكومUNSCOM) لمراقبة نزع السلاح العراقي، والتي ستجري عمليات التفتيش فور انتهاء الحرب، وطلب أن يقوم العراق بالتخلي عن الإرهاب، وأكد مرة جديدة على العقوبات الاقتصادية ضدَّ العراق، والتي حظرت التجارة بأنواعها ما عدا الحاجات الإنسانية (الغذاء والدواء)[١٤].

وللمرة الأولى في تاريخ الشرق الأوسط، وكنتيجة لمؤتمر مدريد للسلام شُكِّلت مجموعة عمل متعددة الأطراف للبحث في موضوع ضبط التسلح، والأمن الاقليمي، ووضعت على جدول أعمالها مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[١٥]. وعندما يتم الحديث عن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن ذلك يعني تجريد العرب من تلك الإمكانيات، وتم الكشف عن وجود خطة أمريكية إسرائيلية لمنع العرب من الحصول على إمكانيات علمية عالية المستوى[١٦].

وبذلك كان الاهتمام الأمريكي الأول بعد الحرب على العراق تجريده من أسلحته، وإنشاء منطقة عربية خالية من الأسلحة المحظورة.

وحول ذلك الاهتمام الأمريكي في إعادة رسم الخارطة الجديدة للمنطقة، صرّح البروفسور روبرت تاكر (استاذ التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة في جامعة جونز هوبكنز في واشنطن) في أيار/مايو ١٩٩١م قائلاً: "لا توجد للولايات المتحدة حالياً سياسة خارجية شاملة، وإنما سياسة شرق أوسطية، فمثلما انشغلت أمريكا خلال الخمسينات والستينات بأوربا بدءاً بمشروع مارشال، وانتهاءاً بحلف شمال الأطلسي، فإنها تنشغل حالياً بالشرق الأوسط، بكل ما بين الأمرين من فروق، إذ ليس لديها بقعة أخرى تهتم بها بهذا الشكل"(١٧).

وتمهيداً لعمليات تجريد العراق من أسلحته تم الكشف عن أبعاد مشروع الأسلحة النووية العراقية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، وعمليات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (اونسكوم)، اعتباراً من شهر أيار/مايو ١٩٩١م، وتم تفويض هذه العمليات بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧، والذي طلب من العراق أن يقبل دون قيد أو شرط تدمير، أو إزالة أو جعل الضرر تحت إشراف دولي، وتم تحديدها كما يلي(١٨):

ا. جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ب. جميع الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم.

ج. الموافقة على عدم حيازة، أو تطوير أسلحة نووية، أو مواد قابلة للاستخدام في الأسلحة النووية.

وبموجب ذلك وافق العراق على البرنامج الخاص بنزع سلاحه، والذي شمل تدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمواد اللازمة لإنتاجها، فضلاً عن تدمير كل الصواريخ التي يبلغ مداها أكثر من ١٥٠ كم، وتم تسليم كافة البرامج المتعلقة بالمواد النووية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقامت بعدها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية بدراسة دقيقة لبرامج الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية وبرامج الصواريخ الباليستية لدى العراق.

ومن أجل إعداد خطة مراقبة طويلة الأمد، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧١٥ في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م، والذي فوّض فيه مجلس الأمن اللجنة الخاصة "أونسكوم" بتنفيذ خطة الرصد والتحقيق من النشاطات الكيماوية والبيولوجية، وطُلب من العراق أن يزود لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ببيان

مفصّل بالمصانع، والآلات والمعدات، والمواد التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل[١٩]. وبذلك نجحت الخطط الأمريكية المتعلقة بتجريد العراق من قوته، وتشكيل فرق مراقبة تهدف إلى وضع حدٍّ لطموحاته.

ثانياً: محاولات تفتيت العراق.

إنَّ مسألة افتقار إسرائيل للجذور التي تستطيع من خلالها إثبات وجودها وانتسابها جعل من ساستها أن يحثوا خطاهم من أجل إيجاد أرضية يمكن من خلالها غرس جذورها وأسس بنائها، لذلك نراها دوماً تسعى لأن تصبح جزءاً من الشرق الأوسط، ويبدو أنَّ وعي وإدراك إسرائيل بعروبة الأرض التي أقامت عليها دولتهم المصطنعة، وعروبة المحيط الذي لا يمكن له إنكار حقيقة عروبة فلسطين منها، حتّم على السياسة الإسرائيلية أن تعمل لتفتيت ذلك العنصر الذي يعمل، ومايزال على اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ منها.

إذ لم تكتفِ إسرائيل بتدمير القوة العسكرية للعراق، بل استمرت في سعيها لإنهاء دوره أيضاً عبر تفتيته إلى كيانات عدة، مترقبة بذلك الأحداث التي كانت تنذر بتغييرات كبيرة على الخارطة السياسية.

ما إن أشرف العام ١٩٩١م على الانتهاء حتى شهد الحدث الأبرز والمتمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي، وقام يحزقئيل درور بإرسال مذكرة إلى رابين، يَدعوه فيها إلى العمل من أجل الاستفادة من الانهيار السوفيتي في إضعاف العرب، أوضح فيها: "إنَّ من الضروري أن نبذل قصارى جهدنا؛ من أجل استغلال هذه الأحداث، والتطوّرات التي تشهدها المنطقة، فانهيار الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج أدّيا إلى إضعاف العالم العربي بشكلٍ لم يسبق له مثيل، من أجل تفجير التناقضات داخله، ومع الجوار والمحيط من حوله"[٢٠].

من المعلوم تاريخياً أنَّ إسرائيل تدرك يقيناً أنَّها تعيش في بقعة محاطة بالدول العربية التي ترفض وجودها، وأنها ستعاني كثيراً في ظل محيطٍ ينظر إلى وجودها، ويعدّه مسألة وقت لا أكثر. وظلّ الخوف والقلق يساور الحكومة الإسرائيلية بعد أن أدركت أنَّ قيامها في ليلة وضحاها بتأسيس دولة لا تتعدى عشرة أميال جعل العرب الذين يحيطون بها ينظرون بقناعة مطلقة إلى وجودها بأنَّه جريمة بحق الشعوب العربية[٢١]. ونشر الجنرال أمنون

شاحاك مقالاً بعنوان: (إسرائيل والشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠)، أوضح فيه: "ينبغي أن تسعى إسرائيل خلال السنوات المقبلة لترسيخ مفهوم انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي، وإذا لم تستطع الاندماج في عالم الغد، فإن المشكوك فيه أن يكتب لها البقاء فترة طويلة"(٢٢).

حاولت إسرائيل إتباع إستراتيجية رسمها شمعون بيريز، تتمحور حول السعي لإدماج خبراتها التكنولوجية مع الإمكانيات المادية للعرب؛ لإقامة نواة الشرق الأوسط الجديد، الذي يقوم على أساس التعاون وتبادل الخبرات في المنطقة. إذ كانت إسرائيل حريصة على فتح الأسواق العربية واحتكارها لها، لاسيما وأنَّ المقاطعة العربية لإسرائيل جعلت من الأخيرة دولة برية حبيسة Land Locked States، والذي ألقى بظلاله في توسع ظاهرة العجز في تصدير الفائض من الصناعات الإسرائيلية.

ويتضح من ذلك أنَّ الحلم الإسرائيلي صار الوصول إلى المال العربي، وأوضح ذلك شمعون بيريز من خلال كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، بأنَّ إسرائيل تخطط من أجل أن يقترن المال العربي بالعبقرية اليهودية؛ من أجل تحويل الصحاري العربية بحسب رأيه إلى جنات عدن، وهذا يتطلب الدخول في مشاريع اقتصادية مع العرب، والسير في طريق التطبيع الاقتصادي، لأن ذلك وحده الكفيل بتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذاتي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

وإدراكاً منها بضرورة بدء صفحة جديدة مع الدول المحيطة بها، ربطت إسرائيل أمنها بإمكانية تحقيق وتطوير علاقتها مع العرب،

في هزيمة العراق في حرب الخليج، عادت إسرائيل إلى ما أشار اليه عوديد إينون في مطلع الثمانينات، حين حاول إيجاد طرق تحقيق السيطرة لإسرائيل بقوله:" في إمارات الخليج القائمة على بناءٍ واهٍ من الرمل توجد أكبر خزانات النفط، ومصادر التمويل في العالم، وهذه الصورة تخلق أمام إسرائيل تحدّيات، ومشكلات وأخطار، وفرصٍ بعيدة المدى قابلة للتحقيق، وإنَّ وجود الدولة اليهودية، وازدهارها وصمودها، سيكون متوقفاً على تبني هذا النهج الجديد"(٢٣).

وأمام حاجة الغرب الماسة إلى نفط العرب، وضرورة العمل على وضع العراقيل أمام طموحهم المتعلق بإحكام سيطرتهم على تسويقه دأبت الاستراتيجية الأمريكية إلى إرساء الخطوات الضرورية؛ لعدم سيطرة العرب على القرار المصيري بشأن استخدام سلاح النفط لتهديد المصالح الغربية.

وهنا يتضح أنَّ أيّة تنمية أو تطوّر اقتصادي للدول العربية، يشكل حسب المعتقد الصهيوني خطراً يهدد أمن إسرائيل، والمصالح الأمريكية معاً، ويجب العمل على مواجهته.

سعت المنظمات الصهيونية إلى تشكيل فريق اقتصادي مع الولايات المتحدة، من شأنه الانفراد باحتكار أسواق النفط وأسعاره، وبرز تعاون فريد من نوعه بين بعض الزعماء اليهود في نيويورك، وبعض منتجي النفط في ولاية تكساس، وكانت نيّة رجال الأعمال اليهود العمل على تمكين منتجي النفط الأمريكيين من السيطرة على السوق المحلية، مما يؤدي إلى استغناء هذه السوق عن النفط العربي. ويرى هؤلاء أنَّ عدم الارتهان للحاجة إلى النفط العربي سيحرّر السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنَّ وجود سياسة خارجية مستقلة، سيتطلب وجود سياسة في مجال الطاقة تبعد الولايات المتحدة عن الابتزاز[٢٤].

وشكَّل هذا التكتل هيئة من اثنا عشر عضواً (لوبي) في واشنطن، ويحمل اسم (المجلس من أجل أمريكا آمنة)، والمقصود آمنة من الضغوط العربية، ويرأسه رجل أعمال يهودي ثري من نيويورك يدعى سيليج زايسر S.Zaiser، ويشاركه في الرئاسة أحد رجال النفط المستقلين من تكساس ماك دالاس Mack Dallas وهذه الرئاسة المشتركة تعبيراً عن صيغة التحالف[٢٥]. وصار تعجيز البلاد العربية اقتصادياً بعد تعجيزها عسكرياً شرطاً لازماً لأمن إسرائيل. وسادت عقلية مفادها: "على إسرائيل إمّا أن تذهب من حيث أتت، وإمّا أن تبقي الدول العربية فريسة لها، وعليها العمل لتحول بينها وبين التقدّم؛ لكي تأمن مزاحمتها اليوم وغداً إلى آخر الزمان في ميدان الصناعة، والتجارة والارتقاء"[٢٦]. لاسيما أنَّ إسرائيل أدركت أنَّ الإمكانيات والقدرة التكنولوجية، هي التي تعطي إسرائيل وزناً متقدّماً، في ظلّ محيطٍ عربي غير قادر على إنتاج تكنولوجيا متطوّرة.

وبما أنَّ العراق وعلى امتداد تاريخه قد شكَّل الصخرة التي تتحطم عليها آمال إسرائيل بالسيطرة على الشرق الأوسط، بات لزاماً التخطيط لإنهاء وجوده والسيطرة عليه.

كان العراق مصدر قلق أمني رئيسي للولايات المتحدة منذ حرب الخليج ١٩٩١م، وما الإعلان الذي صرّحت به الإدراة الأمريكية حول انتهاء الحرب على العراق إلا وسيلة لإبدال الحرب العسكرية بحرب أخرى، وبشكلٍ آخر أخذت شكل التوجهات السياسية والمالية لإتمام عمليات الانتقام من العراق.

واستمرت الجهود الأمريكية لوضع حدٍّ لبقاء الحكومة العراقية، وفي أيار/مايو ١٩٩١م، وقّع الرئيس جورج بوش أمراً رئاسياً يخوّل وكالة الاستخبارات المركزية بإسقاط الحكومة العراقية، وأصدر أوامر سرية لوكالة المخابرات المركزية لإنفاق ١٠٠ مليون دولار على عمليات سرية، لتهيئة الظروف لعزل صدام حسين من السلطة(٢٧).

وبعدها قام المسؤولون في إدارة الرئيس بوش وهم كل من ديك تشيني (وزير الدفاع)، وبول فولفوفيتز (نائب الرئيس الأمريكي) بالإشراف على إعداد خطوط إرشادية سميت دليل خطة الدفاع، والتي تضمنت اسلوب التعامل مع صدام حسين، وبقية عالم ما بعد الحرب الباردة، ودعا إلى موقف حازم ضدَّ الزعيم العراقي وخصوم آخرين، مؤكداً وجوب استخدام القوة؛ لإحلال النظام في عالم ما بعد الحرب الباردة واستسلام العراق. وتم تسريب هذه الوثيقة عن طريق أحد المسؤولين في إدارة الرئيس بوش في أذار/مارس ١٩٩٢م إلى صحيفتي نيويورك تايمز والواشنطن بوست، وحملت الوثيقة التي تضمنت ٤٦ صفحة "دليل خطة الدفاع"، وهي الوثيقة التي حددت إستراتيجية الولايات المتحدة السياسية، والعسكرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأعدّها زلماي خليل زاد وإبرام شولسكي بدعوة من ديك تشيني وبول فولفوفيتز، وأهم ماجاء في هذه الوثيقة: "أن على الولايات المتحدة أن تكون موجودة في أنحاء العالم قاطبة؛ لتدافع عن مصالحنا، ومصالح أصدقائنا وحلفائنا". وأطلق على هذه الوثيقة اسم "إرشاد التخطيط الدفاعي"، التي قدّمها إلى البنتاغون، وفي هذه الوثيقة تحدّث بول فولفوفيتز عن ضرورة اعتماد الضربة الوقائية ضدَّ الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل(٢٨). وتمكن فولفوفيتز من تسويق مشروعه على أساس أنَّ العراق يُمثّل الخطر الكبير في مسألتين: الأولى هي امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، والثانية هي علاقته بالإرهاب.

ولأجل التحريض وإثارة المخاوف، أوضح شلومو نكديمون في أذار/مارس ١٩٩٢م قائلاً: "إن عشرين الف عالم ذرة وفني موجودون تحت تصرف صدام حسين، وهذا هو العقل

الذي يعتمد عليه إلى حدٍّ كبير"[٢٩]. لكن تلك المخاوف لم تكن لدى الغالبية في إسرائيل، إذ كان الأمر مختلفاً لدى البعض، ففي مقابلة مع رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء أوري ساغي أجراها معه رون بن- يشاي، في نيسان/أبريل ١٩٩٢م، أوضح قائلاً: "أعتقد أنَّ حدّة التهديد العسكري الفوري بأسلحة ثقيلة على إسرائيل قد تضاءلت منذ حرب الخليج، والأسباب الرئيسية لذلك هي هزيمة العراق في الحرب، وجهود الأمم المتحدة لتجريده من أسلحته". وحول السؤآل الذي وجّه إليه فيما إذا كان العراق مايزال يُشكِّل تهديداً على إسرائيل أجاب: "على المدى القصير، فإن الوضع العسكري السياسي والاقتصادي للعراق لا يتيح له أن يكون المحور الذي يتبلور حوله ائتلاف ضدَّنا، وليس في مقدور العراق أيضاً الإنضمام إلى مثل هذا الائتلاف[٣٠]. وكان يؤيد ذلك الموقف ويليام ويستر (مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية)، حين ذكر: "أن العقوبات أحدثت بالفعل أثراً كبيراً في الاقتصاد العراقي، وأنَّ العقوبات قد تؤدي إلى تدهور القدرة العسكرية للعراق بمرور الوقت.. وإنَّ الحظر سيضر في نهاية المطاف بالدروع العراقية، ويخلق نقصاً في القطع الحاسمة"[٣١].

وعلى الرغم من تلك التصريحات التي تدعوا للإطمئنان، لكنها لم تكن مقنعة لدى الكثير من صناع القرار في السياسة الإسرائيلية الذين كانوا يدفعون بكل ما يمكن لتصوير العراق بأنَّه مازال يُشكِّل الخطر الأكبر على إسرائيل، فقد ذكر مصدر إسرائيلي رفيع قائلاً: " إنَّنا على قناعة بأنَّ العراقيين لم يكشفوا بعد كل ما في جعبتهم في المسألة النووية، إنهم يريدون أن يجتازوا بسلام فترة التفتيش، وذلك بافتراض أنَّ هذه الفترة لم تدوم إلى الأبد، ويحاول صدام حسين أن يناور بين رغبته في الحفاظ على بعض العناصر التي أنفق فيها المليارات، وبين رغبته في التهرب والتملص من احتمال تسديد ضربة عسكرية له، إنه يجد صعوبة في إخفاء ما تعرفه فرق التفتيش، وهو لا يقدّم إلا معلومات جزئية، وإنَّه يريد أن يلعب ويكسب الوقت"[٣٢]. ووجدت تلك التصريحات صدى واسع لدى الغالبية السياسية والعسكرية في إسرائيل، التي دأبت إلى تصوير الخطر العراقي على أنَّه واقع على إسرائيل لا محال، ويجب العمل على مواصلة الدعم الأمريكي لها للوقوف بوجه ذلك الخطر.

على الرغم من تعهد الولايات المتحدة بإتمام عمليات السلام الذي سار عليه حزب العمل، وصار النهج الجديد لتوجهات إسرائيل، إلّا أنَّ المخاوف مازالت قائمة، وصرّحت

المصادر العسكرية الإسرائيلية علانية أنَّه حتى مع تخفيض حجم الجيش الإسرائيلي في وقت السلم، يجب أن يتوافر لهذا الجيش عنصر ردع إستراتيجي أكبر، وهذا العنصر ولاسيما الخيار النووي فيه هو الذي سوف يحافظ على السلام(٣٣).

وفي دراسة أعدّها البروفيسور لاو بيريس Lou Beres، لدراسة الاستراتيجية النووية لإسرائيل، ذكر أنَّ المشكلة الاستراتيجية الأساسية هي الحفاظ على وجود إسرائيل، والشعب اليهودي، والاعتراف باعتمادهم الأساسي على إستراتيجية مناسبة للأمن النووي؛ لبقائهم على قيد الحياة(٣٤). وبدأ الإلحاح الكبير لزيادة الدعم الأمريكي لها، حتى ألزمت الإدارة الأمريكية بتقديم ما تحتاجه إسرائيل في مجال السلاح الجوي، وتم الاتفاق على إرسال طائرات F16 إلى إسرائيل قبل نهاية العام ١٩٩١م. وصرّحت وزارة الدفاع الإسرائيلية أنَّ شغف إسرائيل بالأمن العسكري، جعلها راغبة في تبني وسائل غير عادية، للحصول على التكنولوجيا الدفاعية(٣٥). وأوضح شارون فيما يخصّ الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية قائلاً: "يرى الأمريكيون في إسرائيل نقطة ارتكاز ربما يطبق بواسطتها حلّ قضية النفط العربي بوسائل عسكرية، ونحن من جانبنا نتصرف مع الأمريكان كعميل فقير، وليس كشريك على قدم المساواة(٣٦).

وبما أنَّ القلق مازال يساور إسرائيل حول العراق فمن الطبيعي أن يكون مستقبل العراق على رأس جدول المناقشات، فقد كانت إسرائيل تريد وضع حدٍّ أمام إمكانية عودة العراق إلى مكانة الخطر، وقطع الطريق أمام أي إمكانية لإعادة علاقاتها مع الخارج. وأوضح رئيس الأركان اللواء أمنون شاحاك في مقابلة معه: "أن من الأفضل لإسرائيل أن تظل الحكومة العراقية في الحكم". وكان هذا الرأي في اليوم الأخير من حرب الخليج الثانية، وكرّر ذلك في مقابلة له في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢م، قائلاً: "لو كان من الممكن تغيير نظام الحكم في العراق لكان ذلك خيراً للجميع، ولكن في العراق لا يوجد تغيير، إنه لايزال العراق نفسه الذي تحدّى العالم أجمع، والذي ساعده العالم ليصل إلى ما توصل إليه، وإذا اختفى الحكم، قد تظهر هناك حكومة أخرى تبتسم للعالم، حيث يعمل العالم على تعويض العراق عمّا أُلحِق به من معاناة، ويقدّم له يد العون؛ لإعادة البناء، ولبناء قدراته، وهكذا إذا كانت المفاضلة بالنسبة لي بين عراق مفروض عليه الحظر والمقاطعة في ظل الحكومة

الحالية، وبين عراق بدونها وتتلقى مساعدات عالمية من جديد فإنني أفضّل بقاء تلك الحكومة، التي لن يساعدها العالم، ولن يقدّم لها أي عون"[٣٧].

ولعل ذلك يعطي الدليل الكافي للإجابة حول بقاء نظام الحكم في العراق لأكثر من عشرة أعوام، دون التعرّض لإسقاطه رغم هزيمته الكبيرة في حرب الخليج الثانية.

ثالثاً: مراحل تدمير العراق وعلاقتها بأمن إسرائيل.

لفهم مكانة إسرائيل في السياسة الأمريكية وعلاقتها بالحرب على العراق، يمكن التركيز على ما طرحه الرئيس بوش في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢م، قائلاً: "أين سيكون الشرق الأوسط وأمن إسرائيل اليوم لو استمعت إلى نصائح من انتقدني خلال أزمة الخليج، ولم أواجه الحكومة العراقية"؟. ثم أجاب: "كنّا سنواجه عراقاً نووياً، ومهيمناً في الشرق الأوسط". وفي تصريح مماثل، صرّح مايكل أ. بالمر قائلاً: "لقد كانت حرب الخليج الثانية، إمتداداً للاستراتيجية الأمريكية القاضية بمنع ظهور أي بلد عربي أو مجموعة عربية مؤيدة تهدّد المصالح الحيوية الأمريكية، لاسيما النفط وإسرائيل"[٣٨]. وهذا يؤكد بشكلٍ واضح أنَّ تدمير القوة، والقدرة العسكرية للعراق كان من أجل أمن ووجود إسرائيل وهيمنتها في المنطقة.

ولم تقتصر تلك السياسة على رئيس دون آخر، ولم تتغير بعد مغاربة عهد الرئيس جورج بوش، وبداية عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتونClinton W. Jefferson، بل استمرت في السياق نفسه، وهذا ما أوضحه قائلاً: "لا يوجد فارق بين سياستي وسياسة الإدارة السابقة". إذ لم يكن ذلك الدعم مقتصراً على إدارة دون أُخرى، وهذا يذكّر بما أصدره ريشارد نيكسون الذي حدد التزاماً أمريكياً بحماية إسرائيل، حين أوضح قائلاً: "إن التزامنا تجاه إسرائيل عميق جداً، وينبع من ميراث قديم، ولن يسمح أي رئيس أمريكي أو كونغرس بتدمير إسرائيل"[٣٩]. ويفهم من هذا الكلام أيضاً بأن لا يسمح أي رئيس أمريكي بالتهاون مع نظام الحكم في العراق، أو التخلي عن مسألة استهدافه. ففي أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣م، دعا وزير الدفاع الأمريكي ليس أسبين Les Asbin إلى الإطاحة بنظام الحكم؛ باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة[٤٠].

ويبدو أنَّ السياستين الإسرائيلية والأمريكية، حينما صرفت الجهود لتحقيق أمن إسرائيل نحو بناء قدرات عسكرية لها في المنطقة لم يلتفتا إلى التاريخ لأخذ العبرة منه، ففي

حالة مثل الصراع العربي الإسرائيلي فإنّ النصرَ حتماً لن يكون للأقوى عسكرياً، وإنما للأكثر قدرة على استيعاب وامتصاص أكبر عدد من الخسائر والاستنزاف، وفيتنام الشمالية خير دليل، وكيف تمكنت بسبب قدرتها على استيعاب الخسائر والتضحيات من هزيمة أكبر قوة عسكرية آنذاك، متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأمام ذلك الالتزام بضمان تفوّق إسرائيل، وتحقيق هيمنتها في المنطقة، وأمام الحاجة الملحة لتدمير ما تبقى من العراق، جاءت مسألة استهداف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بسيارة مفخخة أثناء زيارته للكويت للمدة ١٤- ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣م، وبعد أن تم العثور على السيارة المفخخة التي تزن ١٧٥ رطلاً في مدينة الكويت، وأجزائها بما في ذلك جهاز التحكم، والمتفجرات البلاستيكية التي تشبه إلى حدٍّ بعيد القنابل التي يستخدمها جهاز المخابرات العراقي، تم توجيه اتهام الولايات المتحدة للمخابرات العراقية بتدبير خطة الإغتيال. وأعربت صحيفة الواشنطن بوست، أنَّ التخطيط لإغتيال رئيس سابق يعد جريمة وحشية، وعبّر الصحفي الأمريكي وليام سافير في النيويورك تايمز بأنَّ تلك العملية تعد بمثابة إعلان حرب(٤١).

كل ذلك دفع الرئيس الأمريكي كلينتون في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٣م، إلى إصدار أوامره بالهجمة على العراق. ونفذت العملية في اليوم التالي بإطلاق ٢٣ صاروخاً من نوع توماهوك على مقر المخابرات العراقية وأهداف تابعة لها؛ انتقاماً من محاولة الاغتيال تلك، وقد راح ضحية هذه العملية أطفال ونساء من بينها ليلى العطار وزوجها(٤٢).

كان الرئيس كلينتون مبتهجاً للغاية بالنتائج التي تمخضت عن تلك العملية، وشاركه في سعادته حمائم الكونغرس، الذين رأوا في الهجوم أنّه مناسباً، ومعقولاً وضرورياً، وبحسب بارني فرانك وجوزيف مواكلي النائبان في الكونغرس الذين صرّحا بالقول: "إننا توصلنا إلى إرسال رسالة إلى أولئك الأشرار بأنَّنا لسنا أهدافاً سهلة للإرهاب". وقد عدَّ الهجوم ثأراً لمحاولة عراقية؛ لإغتيال الرئيس السابق بوش في نيسان/أبريل خلال زيارته للكويت، وقد أعلنت واشنطن للرأي العام أنَّ لديها دليلاً دامغاً لإدانة العراق.

وقد دافعت مادلين أولبرايت سفيرة الولايات المتحدة في مجلس الأمن عن اللجوء إلى القوة اعتماداً على المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تبيح استخدام القوة؛ للدفاع

عن النفس أمام الهجوم المسلح[٤٣]. وقد وصف كلينتون الموقف قائلاً: "كانت مؤآمرة اغتيال بوش في الكويت خسيسة وكريهة، وإنَّ القصف الصاروخي كان ضرورياً؛ لحماية سيادتنا، ولتأكيد السلوك الحضاري بين الأمم".

بعد توجيه الضربة الانتقامية للعراق، عادت الإدارة الأمريكية للاهتمام بمسألة الشرق الأوسط، وخلوّه من الأسلحة النووية، وعدَّت الحظر المفروض على إنتاج المواد القابلة للانشطار خطوة ضرورية في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وحثّ الرئيس كلينتون في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م، على إبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر بموجبها إنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو أي نشاط لا يخضع لنظام الرقابة الدولية. وعلى الرغم من أنَّ إسرائيل لم ترفض مبادرة كلينتون، ولم تصادق عليها إلّا أنَّ مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى أبلغوا الولايات المتحدة بصورة غير رسمية أن إسرائيل تستطيع التعايش مع اقتراح كلينتون حول الحد من التسلح، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣م، إنضمت إسرائيل بهدوء إلى قرارٍ غير ملزم حول هذه القضية[٤٤].

وفي محاولة إسرائيلية لتأكيد ذلك الالتزام، قام رابين بزيارة للولايات المتحدة، والتقى الرئيس كلينتون في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣م، واستقبله الأخير بحفاوة بالغة، وخلال الاجتماع الذي جمعهما لمناقشة العلاقات الثنائية أخطر رابين فيها الرئيس كلينتون قلقه على أمن إسرائيل، وكانت إسرائيل حريصة على ضمان تفوّقها العسكري النوعي، لاسيما ضدَّ التهديد الناشئ من العراق، وطلبت إسرائيل أنظمة أسلحة متطوّرة للغاية، واستمرار المساعدات الاقتصادية، ووعد الرئيس كلينتون خلال المحادثات بتقديم المساعدات العسكرية وتزويد إسرائيل بطائرات جديدة. وذكر رابين أنَّ الرئيس كلينتون أخبره خلال الاجتماع بقرار تعزيز أمن إسرائيل؛ للحفاظ على ضمان تفوّقها النوعي من خلال توريد طائرات متطوّرة، ورفع الحواجز التكنولوجية لاسيما في مجال أجهزة الكومبيوتر، وقرار تعزيز قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضدَّ الصواريخ، وهو الأكثر اهمية[٤٥].

وفي استجابة واضحة من الإدارة الأمريكية، وخلال المؤتمر الصحفي الذي جمع رابين مع كلينتون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣م أعلن الأخير استمرار دعمه السياسي

والاقتصادي لإسرائيل، منتقداً في الوقت نفسه استمرار المقاطعة الاقتصادية(٤٦). علماً أنَّ مسألة إقامة السلام العربي الإسرائيلي لم يكن لأجل عيون العرب، بل تحقيقاً لإسرائيل العظمى اقتصادياً، ولتحقيق هيمنتها المستقبلية على المنطقة. وبدأت الإدارة الأمريكية بسعيها لإحلال السلام الفلسطيني الإسرائيلي في خطوة أولى لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي، والممهد للهيمنة الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

تم وضع الأسس الأولى لبناء شرق أوسط جديد، مقاماً على مشاريع التسوية العربية مع إسرائيل، ولكن هذه الأسس أصبحت مشروطة بإزاحة العراق، وإنهاء دوره على الساحة العربية .

وكالعادة لابد من تضخيم الخطر العراقي؛ لكسب التأييد في مواجهته، وعمل صناع السياسة والمحللون في الإدارة الأمريكية الذين لديهم علاقات وارتباطات مع منظمة الآيباك على الترويج للفوائد التي يمنحها تغيير النظام في العراق على أمن إسرائيل.

وبرزت هنا إستراتيجية جديدة من قبل فريق من المحافظين الأمريكيين الجدد بقيادة ريتشارد بيرل (Richard Perle)، وكان من أبرز أعضاء الفريق برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش، ودوغلاس فيث (Doglas Feith) وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، وعدد من أعضاء مجلس سياسة الدفاع المؤيدين لإسرائيل، وأعدّ ريتشارد بيرل وشركاؤه تلك الدراسة، وهم يعلمون جيداً أنَّ إدارة الرئيس بوش خاضت حرب عاصفة الصحراء كرد على تهديدات إسرائيل بشنّ حرب إبادة بنفسها ضدَّ صدام حسين، لأن تحرك إسرائيل ربما يثير حرباً دينية في الشرق الأوسط. وأعدوا وثيقة تحمل اسم "الإنهيار النظيفA Clean Break "، المؤلفة من ست صفحات، وقدّمها بيرل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٦م، والتي تدعوه إلى اعتماد إستراتيجية جديدة مع الولايات المتحدة؛ لإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم إسرائيل، وتؤكد ضرورة أن تدعم إسرائيل الحرب على العراق من خلال التعاون مع الأردن وتركيا، وتبين الوثيقة مدى أهمية هذا العمل لإسرائيل.

ويبدو أنَّ تلك الوثيقة تركت أثرها العميق لدى نتنياهو، واتضح ذلك بعد يومين فقط، والذي جاء في خطابه في جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي، وضم حديثة مقتطفات من

وثيقة "الإنهيار النظيف" التي تسلمها من بيرل، وكانت الوثيقة تدعو إلى رفضٍ قاطع لأوسلو، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وإلى تحطيم السلطة الفلسطينية تحطيماً وحشياً، وإعادة احتلال مناطق السلطة من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، على أن يُسَوَّغ ذلك بذريعة "حق إسرائيل في ملاحقة الإرهابيين"، إلى أن يؤدي ذلك إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة نهائياً إلى إسرائيل، فضلاً عن الدعوة إلى شن حرب ضدَّ العراق، ليس للإطاحة بنظام صدام حسين في بغداد فحسب، بل للإطاحة بنظام البعث في دمشق أيضاً.

وطرح بيريل وشركاؤه رؤيتهم حول الاستراتيجية الإسرائيلية بالقول: "تستطيع إسرائيل تشكيل بيئتها الاستراتيجية بالتعاون مع تركيا والأردن، عن طريق إضعاف سوريا واحتوائها حتى ودحرها إلى الوراء، ويمكن أن يركز هذا الجهد على إزاحة نظام الحكم في العراق، وهو هدف إسرائيلي إستراتيجي بحد ذاته كوسيلة لإحباط طموحات سوريا الإقليمية"(٤٧).

تم وضع التقرير الشهير "الفرصة التامة" في حزيران/يونيو ١٩٩٦م تحت رعاية مركز أبحاث إسرائيلي يميني لصالح رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو (١٩٩٦- ١٩٩٩م)، أوصى فيه نتانياهو بأن يركز على إزاحة نظام الحكم في العراق، وهو هدف إسرائيلي إستراتيجي مهم؛ لما له من حق خاص، ودعا أيضاً إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لإعادة ترتيب الشرق الأوسط(٤٨). ووضع التقرير خطة لتدمير العراق بعد أنَّ عدت إسرائيل والولايات المتحدة أنَّ ازدياد قوة العراق بمنزلة تهديد لمصالحهما في الشرق الأوسط، وأنَّ القضاء عليه يجب أن ينظر اليه كضرورة؛ لمنع أي تهديد محتمل لأمن إسرائيل وهيمنتها في المنطقة.

وقد أعد معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا في تل أبيب، بالتعاون مع مركز السياسة الأمنية في واشنطن تقريراً صدر في العام ١٩٩٦م بعنوان: (إستراتيجية إسرائيلية جديدة لعام ٢٠٠٢م)، والذي رفع إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، وينظر هذا التقرير إلى العراق على أنَّه من أهم مفاتيح الأبواب المغلقة في الشرق الأوسط. أمّا أخطر ما تردد في هذا التقرير، فهي عبارة جرى تداولها وهي: أنَّ الطريق إلى الشرق الأوسط يمر ببغداد(٤٩). وقد أوضح وزير الدفاع وولفويتز بعبارته: "الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد"، مؤكداً أنَّ فقدان الرعاية العراقية من شأنه أن يقلل من التشدد الفلسطيني في الصراع مع إسرائيل، والذي يسهل اتفاق إسرائيلي فلسطيني بشروط مقبولة

لدى إسرائيل، كما أعرب في أن يؤدي الوجود الأمريكي في العراق إلى الضغط على سوريا التي عدَّتها إسرائيل حكومة معادية(٥٠).

والذي يبحث في عبارة (الطريق إلى القدس تمر عبر بغداد)، يفهم جلياً أنَّ إحلال السلام الإسرائيلي الفلسطيني، والذي كان الهدف الأسمى للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط صار يتطلب تغيير نظام الحكم في العراق، في محاولة لإبعاد تلك الحكومة التي كانت داعماً وسبباً في تمسك الفلسطينيين في مواقفهم الرافضة للاستسلام.

من الواضح أنَّ لكل حرب أهداف معلنة وأخرى خفية، ويعتقد الكثير بقدر ما يعترف آخرون أنَّ أمن إسرائيل كان السبب الرئيسي الخفي للحرب على العراق، ويذكر الباحث دوف واكسمان قائلاً: "كان تغيير النظام في العراق جزءاً من خطة أوسع، انتهجها المحافظون الجدد؛ لتحقيق تحوّل شامل في سياسات الشرق الأوسط، وكانوا يعتقدون أن تغيير النظام في العراق سيكون مصدر إلهام للديمقراطية عبر المنطقة، وترهيب وتقويض المنطقة والأنظمة الاستبدادية المناهضة لأميركا وإسرائيل من خلال جعل العراق أول ديمقراطية عربية"(٥١).

وقدّم شارون إلى الرئيس بوش في العام ١٩٩٦م مشروعاً طلب أن تتبناه الولايات المتحدة، وجاء في هذا المشروع هدفان: الأول جعل إسرائيل قوة إقليمية في المنطقة.
والثاني: تجزئة جميع الدول المحيطة بإسرائيل إلى دول طائفية ومذهبية، كما رسم هذا المشروع في حال إخفاق مسألة تجزئة العراق(٥٢). لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من مراحل التغيير.

رابعاً: لجان التفتيش ودورها في عملية ثعلب الصحراء.

من المعلوم أنَّ الخطوات التي تنتهجها الإدارة الأمريكية لابد لها من حجج، وهنا كانت الحجج المتعلقة بالعراق جاهزة، فإخفاء العراق امتلاكه للأسلحة المحظورة كانت متداولة، وكتب رئيس لجنة أونسكوم (رالف إيكيوس) تقريره الخاص بعدم تعاون العراق مع اللجنة. موضحاً بالقول: "كان هناك العديد من الصواريخ، وبعض غاز الأعصاب، وبرنامج الأسلحة البيولوجية بأكمله مختبأة في منازل، وأماكن خاصة يصعب دخولها". وبالمقابل اتهم العراق هذه اللجنة بالتجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وتهديد أمن العراق وبقائه(٥٣).

وبقائه[٥٣]. ولم تقتصر الاتهامات على تلك اللجنة، فقد أضاف الرئيس جورج بوش الإبن فيما بعد قائلاً: "إنَّ مفتشي الأمم المتحدة اكتشفوا ترسانة ضخمة ومروعة، إذ قام صدام حسين بتعبئة آلاف من القنابل وقذائف الرؤوس الحربية بالأسلحة الكيمائية، وكان لديه برنامج لتصنيع أسلحة نووية يستغرق عامين لخروج أول قنبلة نووية إلى النور، وعندما انشق حسين كامل زوج ابنته في آب/أغسطس ١٩٩٥م، وهرب وعائلته خارج العراق أقرَّ بإخفاء الحكومة العراقية لبرنامج أسلحة بيولوجية يحتوي على الجمرة الخبيثة والبوتوكس[٥٤].

ونتيجة لاتهام العراق بإخفاء أسلحته عن مفتشي الأمم المتحدة، وعدم تحقيق تقدّم ملموس في عمل تلك اللجان، وبعد أن أحسّت الحكومة العراقية بعدم مصداقية الأعضاء الأمريكيين، وأنَّ هذا الفريق هو بقيادة أمريكية، أصدرت الحكومة العراقية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧م قرارها بعدم التعامل مع مفتشي اللجنة الدولية من الأمريكيين حصراً، وقامت بطرد الأعضاء الأمريكيين من العراق، لتشهد الأوضاع توتر آخر استمر حتى نهاية ذلك العام. وعدّت الولايات المتحدة هذا القرار خرقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وحذَّرت صدام حسين بأنَّه سيواجه القوة العسكرية، وصدر قرار مجلس الأمن رقم (١١٣٧)، والذي أدان العراق، وطالبه بإلغاء هذا الإجراء، والتعاون مع المفتشين الدوليين دون شرط.

بحلول نهاية العام ١٩٩٧م أشيع إحباط كبير داخل الكونغرس الأمريكي بسبب ما وصفوه بحالة الجمود في العراق فيما يتعلق باستمرار نظام صدام حسين في السلطة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧م أصدر مجلس النواب قراراً يسمح بالعمل العسكري الأمريكي الأُحادي في العراق كملاذ أخير، ونظر مجلس الشيوخ في قرار مماثل. لكن برزت اعتراضات من أعضاء في المجلس أرادوا أن يدعو القرار صراحة إلى الإطاحة الحكم في العراق[٥٥]. وتمهيداً لكسب التأييد للضغط بإتجاه إصدار قرار الإطاحة، خاطب بيرل مجموعة من اليهود في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي قائلاً: "إن الإطاحة بصدام حسين، ستؤدي لولادة نظام ديمقراطي سيصبح صديقاً لإسرائيل[٥٦].

وهنا شرع المحافظون الجدد في حملتهم لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام الحكم في العراق، وقد عبّروا عن ذلك من خلال رسالة رفعوها للرئيس كلينتون في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨م، تحت اسم (مشروع القرن الاميركي الجديد.P.N.A.C)،

موقعة من ثمانية عشر شخصاً، أكثرهم موظفون سابقون في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وأبرزهم دونالد رامسفيلد، وبول ولفوفيتز، وريتشارد أرميتاج تطالب فيها الرئيس الأمريكي بإعلان إستراتيجية جديدة مع العراق، من شأنها ضمان أمن أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة وأهمها إسرائيل، وأعلنوا أنَّ السياسة الأمريكية الراهنة نحو العراق لم تحقق أي نجاح، وأنَّ سياسة احتواء صدام حسين بدأت تتآكل منذ شهور عدة، وذكر الموقعون: "أن الولايات المتحدة لم تعد بإمكانها الاعتماد على حلفائنا في حرب الخليج لمواصلة دعم العقوبات، أو معاقبة الحكومة العراقية عندما تقوم بمنع عمليات التفتيش أو التهرب منها، وإن قدرتنا على التأكد من أنَّ الحكومة العراقية لا تنتج أسلحة الدمار الشامل تضاءلت كثيراً، ولم يعد بالإمكان كشف كل أسرار العراق بشأن تلك الأسلحة، وإنَّ امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يكون له تأثير خطير ومزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله، ويهدد سلامة القوات الأمريكية في المنطقة، وأصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة فضلاً عن امدادات النفط، وإنَّ الاستراتيجية الوحيدة التي يجب العمل بها وفقاً لمصلحة الأمن القومي لنا هي إزالة نظام صدام حسين من السلطة".

ومع استمرار التخطيط للإطاحة بنظام الحكم في العراق كانت الأوساط الإسرائيلية تخشى ردة الفعل العراقي، وذكر ذلك زئيف شيف في صحيفة هآرتس في ١٣شباط/فبراير ١٩٩٨م، قائلاً: "إن الضغط الذي يواجهه صدام حسين على نظامه قد يدفعه للضغط على الزناد مثلما تتكهن المخابرات الإسرائيلية بذلك"(٥٧).

وإزاء رفض الحكومة العراقية التعاون مع لجنة الأنسكوم، بعد اتهامها بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية، بدأ صقور الكونغرس السعي للقيام بردٍ عسكري على ذلك الرفض، وقامت دائرة أبحاث مشروع القرن الأمريكي الجديد بنشر رسالة ثانية مفتوحة إلى الرئيس كلينتون موقع من ثمانية عشر شخصاً من المحافظين الجدد، وموظفين سابقين في مجلس الأمن القومي الأمريكي، تحذّر فيها من أنَّ صدام حسين يُشكِّل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة. ورفعوها إلى الرئيس كلينتون في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨م، وأبرز من وقعها فضلاً عن موقعي الرسالة الأولى برنارد لويس، ووصل عدد الموقعين على الكتاب أربعين شخصاً، من ضمنهم ديمقراطيون ليبراليون، ومحافظون جمهوريون، وجددت هذه الرسالة الدعوة إلى

تطوير عمل محدد لتغيير النظام في بغداد. واستمر توتر الأوضاع حتى قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بزيارة رسمية للعراق في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨م؛ للتباحث حول نزع فتيل الأزمة. وفي اليوم الثالث من الزيارة توصل كوفي عنان إلى توقيع اتفاق مع العراق لقي ترحيباً عراقياً وعربياً ودولياً، ويتيح الاتفاق لفريق خاص تفتيش المواقع الرئاسية من دون التقيّد بأي مهلة زمنية، ويراعي اعتبارات السيادة وخصوصية المواقع الرئاسية.

وبموجب مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الحكومة العراقية طارق عزيز في ٢٣ شباط/فبرار ١٩٩٨م تعهد العراق بتأكيد قبوله بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلجان التفتيش، والتعهد الكامل بالتعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بإزالة الأسلحة المحضورة (أونسكوم)، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الثالث من أذار/مارس، وافق مجلس الأمن الدولي على تلك المبادرة وأشاد بالدور الذي قام به أمينه العام حول تلك المسألة.

وعلى الرغم من تمكن كوفي عنان من نزع فتيل الأزمة، وإقناع العراق بضرورة عودة فرق التفتيش، إلّا أنَّ الولايات المتحدة وإسرائيل لم تهدأ حيال وجوب عدم إعطاء العراق أي فرصة، والتعجيل بشنّ الحرب عليه. وعلى الرغم من التطمينات التي كان يبعثها المهتمين بالشأن الإسرائيلي، بأنَّ العراق لم يعد يُشكِّل خطراً على إسرائيل، إلّا أنَّ أصحاب القرار كانوا يصرون على مواجهته، وقد أوضح أفنر كوهين: "بأنَّ العراق الأكثر تقدّماً في المجال النووي، صار بلداً مهزوماً يعاني العزلة في العالم العربي، ويرزح تحت وطأة العقوبات الاقتصادية، والأهم من ذلك أنه يخضع لنظام مراقبة دولي صارم، لم تواجه أية دولة أخرى مثيلاً له في العصر الحديث، كما تضرر برنامجه للتسلح النووي في حرب الخليج، وقام ٢٦ فريق تفتيش ميداني تابعاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية (ابتداءاً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م) بتفكيك عناصره، أو إبطال مفعولها طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة"[٥٨].

وعلى الرغم من تلك التصريحات، ووجود فرق التفتيش العاملة في العراق، إلّا أنَّ الشكوك والخوف من العراق مازال يُشكِّل الهاجس الذي تخشاه إسرائيل والولايات المتحدة معاً. وحسب تصريح وليام ستودمان (نائب مدير وكالة المخابرات المركزية) حول الخطر

الذي يُشكِّله العراق أفاد قائلاً: "إذا حصل العراق بشكلٍ ما على كفايته من المواد القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة فإن باستطاعته صنع جهاز نووي خلال مدة لا تتجاوز السنة[٥٩].

وبعد أن زاد القلق بشأن العراق طوال العام ١٩٩٨م، قامت دائرة أبحاث مشروع القرن الأمريكي الجديد بتجديد الدعوة إلى وجوب تغيير السياسة الأمريكية بعد أن أخفقت في تحقق أهدافها فيه، ودعت إلى دعم الولايات المتحدة لانتفاضة شعبية في العراق. وفي أيلول/سبتمبر قام فريق من المحافظين الجدد مؤلف من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، بصوغ قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨م، وأقنع المحافظون الجدد الكونغرس بتمريره، والذي يدعو إلى إزالة نظام صدام حسين من السلطة فيه كسياسة رسمية[٦٠].

وعمل المحافظون الجدد وحلفاؤهم لجعل الكونغرس يمرر قانون تحرير العراق، الذي جاء فيه: "على سياسة الولايات المتحدة أن تدعم الجهود لإزاحة نظام الحكم في العراق، والتسويق لحكومة ديمقراطية تحل محل هذا النظام، وفوّض ذلك التشريع الرئيس كلينتون تقديم مبلغ ٩٧ مليون دولار للمعارضين لحكومة صدام حسين، يستعمل في التدريب والعتاد الحربي. وتحمّس المحافظون الجدد بشكلٍ خاص لهذا التشريع، ليس فقط لأنه صادق على تغيير نظام الحكم في العراق، بل لأنه وفر أيضاً ٩٧ مليار دولار لتمويل مجموعات عراقية ملتزمة بالإطاحة بتلك الحكومة. ومررّ القانون في مجلس النواب بمجموع أصوات ٣٦٠ مقابل اعتراض ٣٨، وبموافقة إجماعية من مجلس الشيوخ، وقد وقعه الرئيس كلينتون في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨م[٦١]. وقال الرئيس كلينتون وهو يوقعه كقانون تحرير العراق: "تؤيد الولايات المتحدة عراقاً يوفر لشعبه الحرية الداخلية.. وإنَّ الولايات المتحدة تتطلع إلى نظام تدعمه الديمقراطية[٦٢]. وقد منح ذلك القرار الرئيس صلاحيات إنفاق نحو ١٠٠ مليون دولار في الدعم العسكري لجماعات المعارضة، فضلاً عن البث وأنشطة أخرى[٦٣].

ويبدو أنَّ المرحلة التالية ستصب جهدها للإطاحة بنظام الحكم في العراق عن طريق تقوية الحركات، والأحزاب المناهضة له ودعمها؛ للتخلص منه.

كان في حسابات المحافظين الجدد أنَّه يمكن أن تكون الإطاحة بصدام حسين بداية لشأن أكبر، واقترح بيرل أنَّه بعد تحقيق تغيير النظام في العراق يمكن للولايات المتحدة أن

ترهب الدول الخطرة الأخرى (إيران وسوريا) بسهولة أكبر، لتتوافق مع الأمر بمجرد إرسال رسالة قصيرة مفادها: (أنت التالي)[٦٤]. وبذلك أرادت الولايات المتحدة أن تضمن أمن إسرائيل أمام كل التهديدات التي يتعرّض لها وجودها بضربة واحدة، تلقي بظلالها على باقي الدول التي ربما تشكل في المستقبل القريب خطراً على المصالح الأمريكية وهيمنة إسرائيل.

على الرغم من قيام لجان التفتيش أونسكوم بتفكيك، وتدمير معظم أسلحة العراق المحرّمة خلال ست سنوات من عملها في العراق، واتضاح أنَّه ليس هناك من مؤشر إلى أنَّ العراق يملك أسلحة، أو أية مواد يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية، إذ أنَّ من بين ٨١٩ صاروخاً من طراز سكود كان معروفاً أنَّها موجودة لديه في بداية حرب الخليج عثرت أونسكوم عليها جميعاً، ولم تعثر أونسكوم على تطوير لصاروخ محلي، ولا على مؤشرات إلى اختبار صاروخ محظور، وأنَّ معظم أسلحة العراق الكيميائية، والبيولوجية والجرثومية، والصواريخ بعيدة المدى قد دُمّرَ معظمها على يد لجنة التفتيش تلك. إلّا أنَّ منظمة أونسكوم عاودت اتهاماتها، وكشفت حسب ادّعائها عن استثمارات العراق الكبيرة؛ لتطوير وصنع أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وإنَّ صدام حسين كان مصمماً على منع المفتشين من معرفة ماذا يملك، وكانت الاتهامات تشير بأنَّ قدرة العراق على الإخفاء أكبر بكثير من قدرة المفتشين على الاكتشاف[٦٥].

ويبدو أنَّ هذا التقرير قد جاء ليصبّ الزيت على النار، وليقدّم الذريعة الكافية للإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق.

هنا قرّر صدام حسين في الخامس من آب/أغسطس ١٩٩٨م إنهاء تعاون العراق مع هيئة التفتيش عن الأسلحة التابعة للأمم المتحدة، وأغلق الباب بوجه الأونسكوم، والوكالة الدولية للطاقة النووية، والهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بالتفتيش على المنشآت النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. وأصدر مجلس الأمن في التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨م، القرار رقم ١١٩٤ الخاص بإدانة العراق. واتهم العراق ريتشارد باتلر رئيس لجنة أونسكوم بالارتباط مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وكشف أحد أعضاء لجنة تفتيش أونسكوم بأنَّه كان هناك بعض من الأعضاء يتجسس على العراق لصالح المخابرات المركزية الأمريكية، وأنَّ عمليات التفتيش تعمل لخلق الذرائع للحرب على العراق والتمهيد لاحتلاله،

ليعطي بعدها العراق مزيداً من الحجج والذرائع لشنّ الحرب عليه.

استمرت الحكومة العراقية بموقفها الرافض لاستئناف عمل لجان التفتيش حتى يتم استبدال باتلر بغيره، ثم عاد مجلس الأمن وأصدر في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني قرار الإدانة ضدَّ تمسكها بالرفض، ولكن العراق تجاهل ذلك القرار، وظلّ متمسكاً برفضه التعاون مع تلك اللجنة، مما أدّى الى قيام الكونغرس بإصدار قرار يبيح للإدارة الأمريكية دعم كافة الجهود التي تبذل للإطاحة بنظام الحكم فيه.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ردّ الرئيس بوش على العراق قائلاً: "إذا أراد أن يبرهن للعالم على أنَّه ليس عاكفاً على تطوير أسلحة دمار شامل فإن عليه أن يُمَكِّن المفتشين من العودة"[٦٦]. لكن صدام حسين تجاهل تلك النداءات أيضاً، معلناً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨م، إنهاء كل تعاون مع مفتشي الأسلحة الدوليين، وبعد ذلك غادر مفتشوا الأمم المتحدة العراق.

وبعد أن قدّم ريتشارد باتلر رئيس اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية- أونسكوم (الذي جاء بعد رالف ايكيوس في تموز ١٩٩٧م) تقريره إلى مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/سبتمبر ١٩٩٨م، مؤكداً عدم تعاون العراق مع لجان التفتيش، وأنَّه مازال يخفي المعلومات الخاصة بصواريخه الباليستية اتهمت الحكومة العراقية باتلر بأنَّه لم يعد يعمل كما أراده مجلس الأمن، وإنما صار يعمل لصالح الولايات المتحدة، وإنه بذلك يقدّم المسوغات لشنّ حملة أمريكية على العراق.

بعد ذلك التقرير الذي قدّمه باتلر، سرعان ما جاء الرد الأمريكي، فبعد أن اقترح وزير الدفاع إجراء عملية عسكرية لمعاقبة العراق، تتألف من ٦٥٠ قاذفة أو طلعة صاروخية ضدَّ ١٠٠ هدف أمر الرئيس كلينتون في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨م بشنّ الهجوم على العراق، وأطلق على تلك الحملة اسم "عملية ثعلب الصحراء"، شملت حملة قصف على ٨٦ منشأة عسكرية عراقية، استمرت أربعة أيام، وكانت لإجبار صدام حسين على الالتزام بالقرارات الدولية[٦٧].

وبررت الولايات المتحدة الغارات تلك بأنَّها رداً على رفض العراق للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، ورفض الحجج العراقية المتعلقة باتهامها بضمها مفتشين أمريكيين

ذوي ارتباط بإسرائيل، والذي عدَّته غير المبرر وغير الشرعي. وقد أوضح كلينتون أهداف الحملة بأنَّها جاءت لتحجيم قدرة العراق في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وتقليص قدرته على تهديد جيرانه.

والحقيقة هي أنَّ الحملة كانت تهدف إلى القضاء على جميع مصادر القوة التي تمَكّن العراق من تحقيقها بعد الحرب في العام ١٩٩١م، وإنَّ الولايات المتحدة لم يكن يروق لها أن ترى العراق يعيد عافيته ببناء ما دمرته الحرب، ويبدو أنَّها صممت على اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتعجيز نظام الحكم في العراق تمهيداً للإطاحة به.

على الرغم من الحملة الأمريكية التي ملأت سماء العراق بصواريخ كروز، إلّا أنَّها لم تحرك ساكناً من رفض الحكومة العراقية الانصياع لرغبة الولايات المتحدة بعودة المفتشين. وفي محاولة لتوجيه الأنظار إلى العراق وخطره أصدرت منظمة معاينة الأسلحة التابعة للأمم المتحدة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩م تحذيراً واضحاً جاء نصّه: "يجب الإدراك أنَّ لدى العراق قدرة صناعية، وقاعدة علمية تمكنه من إنتاج عوامل بيولوجية حربية بسرعة، وبكميات إذا قرّرت الحكومة العراقية أن تفعل ذلك"[٦٨].

لم تكتف الحكومة العراقية بمنع عودة المفتشين فحسب، بل سعت لخطوات تصعيدية أخرى، وحاولت كسر قرار العقوبات الأمريكية المفروضة عليه، والمتعلقة بمناطق حظر الطيران، وبدأت بإطلاق النار على الطائرات الأمريكية والبريطانية التي تنفذ طلعات استطلاع يومية في مناطق الشمال والجنوب من العراق.

مع تمسك العراق الرافض للتعاون مع أية لجان بدأ مجلس الأمن يدرك وجوب اتخاذ خطوات من شأنها إقناع العراق بضرورة التعاون مع لجان التفتيش، وتمهيداً لاستئناف عمليات التفتيش في العراق اتخذ مجلس الأمن القرار رقم (١٢٨٤) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩م، واضعاً حداً لخلافات الحكومة العراقية مع لجنة أونسكوم، واستبدالها بمنظمة جديدة تدعى (لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش) (أونموفيك UNMOVIC) صممت لاسترضاء العراق، ودفعه للسماح بدخول المفتشين ثانية إلى أراضيه.

ونصَّ القرار على أن يتحمل العراق تكاليف لجنة التفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد السماح للجنة بمقابلة أي مسؤول عراقي دون اعتراض من الحكومة العراقية. ووعد مجلس الأمن العراق بتعليق العقوبات المفروضة عليه في حال تعاونه مع تلك المنظمة.

لكن العراق رفض أيضاً أن يتعاون مع هذه الوكالة، وجاء رفضه بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن؛ معللاً الرفض لكون القرار لم يتضمن مسألة رفع الحصار عن العراق، ولأنه لم يدين العدوان الأمريكي الأخير(عملية ثعلب الصحراء) على العراق، فضلاً عن الخروقات الأمريكية والبريطانية المستمرة على مناطق الحظر التي فرضتها العقوبات الأمريكية عليه.

وبعد وقوع الاختيار على هانز بليكس Hans Blix، رئيساً لمنظمة أونموفيك في أذار/مارس ٢٠٠٠م قام بإعداد فريق عمل خاص لتلك المهمة، مؤكداً اتخاذ إجراءات صارمة ضدَّ أي عضو يثبت تعامله مع أي جهة أخرى عدا الأمم المتحدة، ودعا العراق للقبول بعودة المفتشين الدوليين، والتعاون معهم كبادرة لمساعدته في التخلص من العقوبات الدولية. وبعد أن حذَّرت الإدارة الأمريكية من عواقب وخيمة في حال رفض الحكومة العراقية السماح لها بالتفتيش، موضحة أنَّ السماح بالتفتيش هو الشرط الأساس لرفع العقوبات الدولية عن العراق، عندها وافق العراق على القبول بدخول تلك اللجنة التي بدأت أعمالها في العراق.

وعلى الرغم من إعلان بليكس ارتباطه وتعامله فقط مع منظمة الأمم المتحدة، لكن زيارته إلى واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠٠١م أثارت الشكوك، والاتهامات حوله بشأن تأثير الإدارة الأمريكية عليه، والذي يزيد من احتمال تأثيرها عليه للتجسس لصالحها، وصارت المخاوف أكبر من أن تكون أونموفيك هي نفسها أونسكوم، ولم يتغير سوى الوجوه.

ومع استئناف لجنة أونموفيك عملها في العراق، بدأت مرحلة أخرى من مراحل تدمير العراق، أخذت شكلاً آخر وأبعاداً مختلفة.

الخاتمة:

تبين من خلال البحث أنَّ هزيمة العراق في حرب عاصفة الصحراء، منحت الإدارة الأمريكية الفرصة المناسبة لممارسة دورها المرسوم في المنطقة، والذي أخذ في المقام الأول محاولات تفتيت العراق ومنع فاعليته، عن طريق لجان التفتيش الأممية، وجعل مصيره أسيراً لقراراتها التي أخذت منذ الوهلة الأولى مهمة نزع سلاحه وتدمير ترسانته الحربية، ثم حمل مجلس الأمن على إصدار قرار الإدانة الذي قاد الإدارة الأمريكية الى شنّ عمليتها العسكرية (ثعلب الصحراء) بحجة عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، كشف البحث علاقة تدمير العراق بأمن إسرائيل، وما له من علاقة مترابطة في تنفيذ مشروعها في المنطقة، والمتمثل بمشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي تعلقت عليه آمال إسرائيل؛ لضمان هيمنتها في المنطقة.

قائمة الهوامش:

(1) I. F. R. ,Vol 11-12: 1988-1992, Doc 182, Statement on the Gulf War and the Middle East by Secretary of State Baker and Foreign Minister Bessmertnykh, 29 January 1991.

(2) Rachel Bronson, Thicker than oil, America's Uneasy partnership with Saudi Arabia, p. 200.

(3) Webster Griffin Tarpley and Anton Chaitkin, George Bush– The Unauthorized Biography, Washington, 1992 , p.591.

(٤) نقلاً عن: شولومو اهرونسون، إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب عاصفة الصحراء، مجلة غيشر، العدد ١٢٣، صيف ١٩٩١. ترجمة: الملف، المجلد السابع والثامن والتاسع، العدد ٧٩/٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠– ٩٧/١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص٥٨٥.

(5)I. F. R. , Vol 11-12, 1988-1992, Doc 194 Summary of a meeting between Prime Minister Shamir and Secretary of State Baker- 12 March 1991.

(٦) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٢٢.

(٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧٩.

(٨) رون بن يشاي، مبادرة الدفاع الاستراتيجية الإسرائيلية، بوليتيكا، العدد ٤٤، أذار / مارس ١٩٩٢. ترجمة: الملف، المصدر السابق، ص٥٩٠.

(٩) افي بيكر، ضبط التسلح بدون جلاسنوست، مجلة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الأولى، العدد الثاني، فبراير١٩٩٥، ص٤٤.

(١٠) زئيف بيغن، دبلوماسية جديدة، معاريف، ١٩٩١/٢/١٥. نقلاً عن : راضي سلمان، أمن إسرائيل بعد تجربة حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص٥٠.

(١١) ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش، ترجمة: خالد ايوب، ط١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢، ص١٦٧-١٦٨.

(١٢) أفنر كوهين، نحو شرق أوسط جديد- اعادة النظر في المسألة النووية، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٤، ص٢٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٨.

(١٤) دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضدَّ الإرهاب، ترجمة: سامي بعقليني، ط١، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٢٤.

(١٥) أفنر كوهين، المصدر السابق، ص٩.

(16) Shlomo Gazit and Zeev Eytan, the Middle east military balance 1993-1994, Tel Aviv Univershty, Jaffee Center for strategic studies, Jerusalem, 1994, P. 174.

(١٧) نقلاً عن: شلومو اهرونسون، إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب عاصفة الصحراء، مجلة غيشر، العدد ١٢٣، صيف ١٩٩١. ترجمة: الملف، ص٥٨٣.

(18) Shlomo Gazit and Zeev Eytan, Op. Cit., p. 216.

(١٩) أفنر كوهين، المصدر السابق، ص١٠.

(٢٠) أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ط٢، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٠.

(21) Guy wint and peter Calvocoressi, Guy wint and peter Calvocoressi, Middle East crisis, penguin B00ks, Victoria, 1957, p. 56.

(٢٢) نقلاً عن: غازي حسين، الشرق الأوسط بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥، ص٢١.

(٢٣) عوديد أينون، استراتيجية لإسرائيل في الثمانينات، تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاما، ط١، مركز الدراسات الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٣، ص٩١.

(٢٤) تعاون جديد بين زعماء يهود وبعض منتجي النفط الأمريكي، مجلة القضية الفلسطينية في شهر، العددان ١٦و١٧، السنة الثامنة، آب– أيلول ١٩٨٥ ، ص٨٩.

(٢٥) لوبي يهودي جديد في الولايات المتحدة، مجلة القضية الفلسطينية في شهر، العدد ١٥، السنة الثامنة، تموز ١٩٨٥، ص٦١.

(٢٦) عباس محمود العقاد، الصهيونية العالمية، دار المعارف، مصر، ٢٠٠١، ص١٥٥.

(27) Ralph G. Carter, Contemporary cases in U.S Foreign Policy, from terrorism to Trade, Fifth Edition, Twxas Christian University, 2014, p. 71.

(٢٨) مجدي كامل، الفوضى البنّاءة..الدمار الخلّاق.. الثورات الملوّنة.. والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٤، ص٥٤.

(٢٩) شلومو نكديمون، صدام لا يتنازل عن القنبلة، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٣/٢٠م، نقلاً عن: الملف، ص٦٢٥.

(٣٠) رون بن– يشاي، تقرير استخباراتي لعام ١٩٩٢م: مقابلة مع رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء أوري ساغي، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٤/١٧، نقلاً عن: الملف، ص٦٠٩.

(٣١) جوي غوردون، المصدر السابق، ص٢٥.

(٣٢) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص٦٢٥.

(٣٣) أفنر كوهين، المصدر السابق، ص٢٨.

(34) Louis Rene Beres, Israel's Nuclaer Strategy and America's National Security, Tel Aviv University, Desember, 2016, p. 19.

(35) Wall Street Journal, 17 Jan, 1992.

(٣٦) عبد الرزاق حسن، التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحو البحر الأحمر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٩٥.

(٣٧) يعقوب ايرز عمانوئيل روزن، مقابلة مع نائب رئيس الأركان اللواء أمنون شاحاك – ليفكين: كل الوسائل جاهزة لمنع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية، معاريف، ١٩٩٢/٤/١٧. ترجمة: الملف، ص٦١٦.

(٣٨) مظهر خزعل فيصل، دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية العربية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩١، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٧٨–٧٩.

(٣٩) مفتبس من: محمد مورو، الإسلام وأمريكا– حوار أم مواجهة؟، تحليل لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، سور الأزبكية، (د.م)، ٢٠٠١، ص٦٩–٧٠.

(40) Shlomo Gazit and Zeev Eytan, Op. Cit., p. 96.

(٤١) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبدالحميد، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٤.

(42) Shlomo Gazit and Zeev Eytan, Op. Cit., p. 98.

(٤٣) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ص٢٧-٢٨.

(٤٤) أفنر كوهين، المصدر السابق، ص٥٠.

(45) I. F. R. , Vol 13-14: 1992-1994, Doc 132, Joint Press Conference Rabin-Clinton- the White House, 12 November 1993.

(46) I. F. R. , Vol 13-14: 1992-1994, Doc 132, Joint Press Conference Rabin-Clinton- the White House, 12 November 1993.

(٤٧) جيفري ستاينيرغ، الكذابون الوضيعون وراء حرب بوش المميتة على العراق، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع عشر، خريف- شتاء ٢٠٠٢، ص٢٨٩؛ ويسلي كلارك، الانتصارات في الحروب الحديثة- العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٢٢.

(٤٨) جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: أنطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٥١.

(٤٩) علي عبدالجليل علي، الحرب على العراق- رؤية توراتية يهودية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٤-١٥.

(50) Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, Autumn/ Winter 2005, p.4.

(51) Dov Waxman, From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq, (Article in International studies perspectives), University of California, Los Angeles, February 2009, p.6-7.

(٥٢) عبدالكريم العلوجي، الإعلام والحرب- العراق نموذجاً، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٩.

(53) Ibrahim AL-Marashi, The Modern History of Iraq, 4 Edition, Californnia-San Marcos, 2017, p.193.

(٥٤) مذكرات جورج دبليو بوش- قرارات مصيرية، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٠٢.

(٥٥) جوي غوردون، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٥٦) القدس العربي (صحيفة)، السنة السابعة عشرة، العدد ٥٢٤٧، الأربعاء ١٢ نيسان (ابريل) ٢٠٠٦.

(٥٧) زئيف شيف، هآرتس ١٩٩٨/٢/١٣، مجلة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٤٠، ابريل ١٩٩٨، مطابع الأهرام، القاهرة، ص٩.

(٥٨) أفنر كوهين، المصدر السابق، ص٩-١٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص١٢.

(60)Ralph G. Carter, Op. Cit., pp. 72.

(٦١) جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت، المصدر السابق، ص٣٥٧-٣٥٨.: جوي غوردون، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٦٢) دوغلاس ج. فايت، المصدر السابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٦٣) جوي غوردون، الحرب الخفية، ص٣٤.

(64) Ralph G. Carter, Op. Cit., pp. 73.

(٦٥) دوغلاس ج. فايث، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(٦٦) بوب ودورد، المصدر السابق، ص٦٠.

(67) Ralph G. Carter, Op. Cit., pp. 68.

(٦٨) دوغلاس ج. فايث، المصدر السابق، ص٢٧٠.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق الأجنبية.

(68) I. F. R. ,Vol 11-12: 1988-1992, Doc 182, Statement on the Gulf War and the Middle East by Secretary of State Baker and Foreign Minister Bessmertnykh, 29 January 1991.

(68)I. F. R. , Vol 11-12, 1988-1992, Doc 194 Summary of a meeting between Prime Minister Shamir and Secretary of State Baker- 12 March 1991.

(68) I. F. R. , Vol 13-14: 1992-1994, Doc 132, Joint Press Conference Rabin-Clinton- the White House, 12 November 1993.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

(٦٨) أفنر كوهين، نحو شرق أوسط جديد- اعادة النظر في المسألة النووية، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٤.

(٦٨) دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضدَّ الإرهاب، ترجمة: سامي بعقليني، ط١، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠.

(٦٨) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

(٦٨) ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش، ترجمة: خالد ايوب، ط١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢.

(٦٨) أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ط٢، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.

(٦٨) غازي حسين، الشرق الأوسط بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥.

(٦٨) مذكرات جورج دبليو بوش- قرارات مصيرية، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

(٦٨) عبدالكريم العلوجي، الإعلام والحرب- العراق نموذجاً، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠١٠.

(٦٨) عباس محمود العقاد، الصهيونية العالمية، دار المعارف، مصر، ٢٠٠١.

(٦٨) مجدي كامل، الفوضى البنّاءة..الدمار الخلّاق.. الثورات الملوّنة.. والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٤.

(٦٨) عبد الرزاق حسن، التوجه العسكري للكيان الصهيوني نحو البحر الأحمر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.

(٦٨) محمد مورو، الإسلام وأمريكا- حوار أم مواجهة؟، تحليل لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، سور الأزبكية، (د.م)، ٢٠٠١.

(٦٨) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبدالحميد، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٦٨) ويسلي كلارك، الانتصارات في الحروب الحديثة- العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

(٦٨) جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: أنطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

(٦٨) علي عبدالجليل علي، الحرب على العراق- رؤية توراتية يهودية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

ثالثاً: الكتب الأجنبية:

(68) Shlomo Gazit and Zeev Eytan, the Middle east military balance 1993-1994, Tel Aviv Univershty, Jaffee Center for strategic studies, Jerusalem, 1994.

(68) Guy wint and peter Calvocoressi, Guy wint and peter Calvocoressi, Middle East crisis, penguin B00ks, Victoria, 1957.

(68) Rachel Bronson, Thicker than oil, America's Uneasy partnership with Saudi Arabia, p. 200.

(68) Webster Griffin Tarpley and Anton Chaitkin, George Bush- The Unauthorized Biography, Washington, 1992 .

(68) Ralph G. Carter, Contemporary cases in U.S Foreign Policy, from terrorism to Trade, Fifth Edition, Twxas Christian University, 2014.

(68) Louis Rene Beres, Israel's Nuclaer Strategy and America's National Security, Tel Aviv University, Desember, 2016.

(68) Daniel Lieberfeld, Theories of Conflict and the Iraq War, International Journal of Peace Studies, Volume 10, Number 2, Autumn/ Winter 2005.

(68) Dov Waxman, From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq, (Article in International studies perspectives), University of California, Los Angeles, February 2009.

(68) Ibrahim AL-Marashi, The Modern History of Iraq, 4 Edition, Californnia-San Marcos, 2017.

(68) Wall Street Journal, 17 Jan, 1992.

رابعاً: البحوث والمقالات العربية والمعربة:

(٦٨) الملف، المجلد السابع والثامن والتاسع، العدد ٧٩/٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠– ٩٧/١ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

(٦٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

(٦٨) افي بيكر، ضبط التسلح بدون جلاسنوست، مجلة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الأولى، العدد الثاني، فبراير ١٩٩٥.

(٦٨) راضي سلمان، أمن إسرائيل بعد تجربة حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢، العدد ٦، ربيع ١٩٩١.

(٦٨) تطـوّر العقيـدة العسـكرية الإسـرائيلية خـلال ٣٥ عامـا، ط١، مركـز الدراسـات الفلسـطينية، قبـرص، ١٩٨٣.

(٦٨) مجلة القضية الفلسطينية في شهر، العددان ١٦و١٧، السنة الثامنة، آب– أيلول ١٩٨٥.

(٦٨) لوبي يهودي جديد في الولايات المتحدة، مجلة القضية الفلسطينية في شهر، العدد ١٥، السنة الثامنة، تموز ١٩٨٥.

(٦٨) يعقوب ايرز عمانوئيل روزن، مقابلة مع نائب رئيس الأركان اللواء أمنون شاحاك – ليفكين: كل الوسائل جاهزة لمنع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية، معاريف، ١٩٩٢/٤/١٧. ترجمة: الملف، ص٦١٦.

(٦٨) مظهر خزعل فيصل، دور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية العربية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩١، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

(٦٨) جيفري ستاينيرغ، الكذابون الوضيعون وراء حرب بوش المميتة على العراق، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع عشر، خريف– شتاء ٢٠٠٢.

(٦٨) القدس العربي (صحيفة)، السنة السابعة عشرة، العدد ٥٢٤٧، الأربعاء ١٢ نيسان (ابريل) ٢٠٠٦.

(٦٨) مجلة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٤٠، ابريل ١٩٩٨، مطابع الأهرام، القاهرة.

Source list:

1- Abd al-Karim al-Aluji, Media and the Iraq War as a Model, Dar al-Thaqafa for publication. (1) Abbas Mahmoud Al-Akkad, International Zionism, Dar Al-Maarif, Egypt, 2001.
2- Matter Nuclear studies Cairo. 2010.
3- Memoirs of George W. Bush – Fateful Decisions, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut 2013.
4- Ghazi Hussein, The Middle East between Global Zionism and American Imperialism, Arab Writers Union, Damascus, 2005.
5- Ahmed Saeed Nofal, The Role of Israel in Fragmenting the Arab World, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2010.
6- Stephen Grobard, Mr. Bush's Harb, translated by Khaled Ayoub Ta, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Amman, 1992.
7- Memoirs of James Baker, The Politics of Diplomacy, I, Madbouly Library, Cairo, 1999.
8- Douglas C. Fighting the war and the decision from inside the Pentagon under the title of the war against terrorism, translated by: Sami Baaklini, 1st edition, Dar Al-Intishar Al-Arabi, Beirut 2010.

9- Avner Cohen Towards a New Middle East – Reconsidering the Globalness of the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1994.
10- Ali Abdul Jalil Ali, The War on Iraq – A Jewish Biblical View, TA, Osama House For publishing and distribution, Amman, 2004.
11- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israeli Lobby and American Foreign Policy, translated by: Antoine Bassil, Ta, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut،
12- Wesley Clark Victories in Modern Wars – Iraq, Terrorism and the American Empire, translated by Omar Al-Ayoubi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2004.
13- Majdi Kamel, Constructive Chaos… Creative Destruction… Colored Revolutions… And the New Middle East that America Wants, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Damascus, 2014.
14- Noam Chomsky, The Old and New World Order, translated by: Atef Motamed Abdel Hamid, Tahdah Egypt, Cairo, 2003.
15- Muhammad Moro, Islam and America, Dialogue or Confrontation, an analysis of Richard Nixon's book, Sur Al Azbakiya (Blood), 2001.
16- Abd al-Razzaq Hasan, The Military Orientation of the Zionist Entity towards the Red Sea, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1987
17- Mazhar Khazal Faisal, the role of the United States of America in the Arab-Israeli settlement since 1991 (1991), Ph.D. thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2004.
18- Yaakov Erez Emmanuel Rosen, interview with Deputy Chief of Staff Major General Amnon Shahak – Levkin, all means are ready to prevent any Arab country from acquiring nuclear capability, Maarif 17/9/1992, translation: file, p. 616.
19- A new Jewish lobby in the United States, the Journal of the Palestinian Case in the month, Issue 15, the eighth year, July 1985.
20- The Journal of the Palestinian Cause, in the month of Issues 16 and 17, the eighth year, August – September.
21- The evolution of the Israeli military doctrine over 35 years, I, Center for Palestine Studies, Cyprus, 1983.
22- Radi Salman, Israel's security after the experience of the Gulf War, Journal of Palestinian Studies. Volume 2 Issue 6, Spring 1991.
23- Avi Becker Arms Control Without Glasnost An Israeli Anthology Journal Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, first year, second issue
24- Mazhar Khazal Faisal, the role of the United States of America in the Arab-Israeli settlement since 1991 (1991), Ph.D. thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2004

25- The File, Volumes VII, VIII, and IX, No. 7/79 November 1990 1/97 April 1992
26- Jeffrey Steinberg. The Low Liars Behind Bush's Deadly Iraq War, Journal Political Thought, Issue Seventeen, Fall/Winter 2002.
27- Al-Quds Al-Arabi (newspaper) the seventeenth year. Issue 5247, Wednesday 12April 2006.
28- Of the magazine: An Israeli Anthology, Center for Political and Strategic Studies, fourth year. Issue 40, April 1998, Al-Ahram Press, Cairo.